الشبكة السعودية
للمسؤولية الاجتماعية
CSR

ملتقى المسؤولية الإجتماعية الأول في ينبع

(مسؤوليتنا نحو ذوي الإحتياجات الخاصة)

تنظيم مجلس المسؤولية الاجتماعية في ينبع

٢٦يناير ٢٠١٦م

عنوان المشاركة

الإستثمار

في مراكز التأهيل العلاجية من منظور الاستثمار المسؤول مجتمعيا

إعداد

الرمضي بن قاعد الصقري

المشرف على الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية

Alramdy600@gmail.com

محتويات البحث

عدد	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	٤
٢	ذوو الاحتياجات الخاصة بالمملكة العربية السعودية	٦
٣	تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة	٧
٤	مراكز التأهيل بالمملكة العربية السعودية	١١
٤	التنمية المستدامة وقضية الإعاقة	١٥
٥	المسؤولية الاجتماعية وقضية الإعاقة	٢٠
٦	الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا	٢٢
٧	مقومات الاستثمار في مراكز التأهيل العلاجية	٢٦
٨	الخاتمة والتوصيات	٢٩
٩	المراجع العربية	٣٠
١٠	المراجع الأجنبية	٣٣

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمَّا بعد:

تُعدُّ الشريعة الإسلامية هي الموجه الأساسي في المملكة العربية السعودية في تعاملاتها مع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتُعتبر الإعاقة قضية رئيسية في التشريعات الحكومية التي تعمل على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بكافة فئاتهم، معاقين وأيتامًا، ومن في حكمهم ، من خلال ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية من جهود متمثلة في مراكز التأهيل المنتشرة بالمملكة العربية السعودية.

وبنظرة فاحصة للجهود المبذولة من الدولة تجاه هذه الفئة يتضح جليًّا أنها تأخذ أولوية في التخطيط للخدمات الاجتماعية بالمملكة. ولكن لا تزال جهود التنمية الاجتماعية بشكل عام، ورعاية وتأهيل فئة ذوي الاحتياجات بشكل خاص تقع على عاتق الدولة، مما يسهم في رفع معدل الإعالة على الدولة، بينما متطلبات التنمية المستدامة تتطلب تفعيل دور الشراكة الاجتماعية بين كافة القطاعات (منظمات حكومية، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات قطاع خاص) في جميع المجالات، وخصوصًا رعاية وتأهيل هذه الفئة. فقد تنامت قضية ذوي الاحتياجات الخاصة نتيجة لأسباب وراثية وبيئية، وزادت معها المتطلبات والتطلعات. وتُعتبر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة أحد أصحاب المصلحة في المسؤولية المجتمعية لجميع المنظمات العامة والخاصة على حد سواء، كونهم عاملين من جانب، ومستهلكين من جانب آخر، وهي أيضًا قضية اجتماعية تحتاج إلى تضافر جهود كافة المنظمات

وتفعيل دور منظمات القطاع الخاص مع جهود الدولة لوضع مبادرات وبرامج ومشاريع تحقق احتياجات وتطلعات هذه الفئة، ومن أهم الاحتياجات قضية التأهيل من خلال إنشاء واستثمار مراكز تأهيل علاجية لهذه الفئة، وهذه المراكز التي يضطلع بالقطاع الخاص القيام بها، سواء كان منفردًا أو من خلال شراكة مجتمعية مع جهات أخرى ، كونها قضية جوهرية ، وأحد مجالات المسؤولية المجتمعية من جانب ، واستثمارًا اجتماعيًّا مسؤولًا من جانب آخر؛ لأن الاستثمار فيها يساهم في حل مشكلة اجتماعية واقتصادية.

وقد عرفت وزارة الشؤون الاجتماعية ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم : كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل دائم في قدراته الجسمية أو الحسّية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين. أمَّا مراكز التأهيل العلاجية فيقصد بها الباحث في هذه الورقة بأنها : المراكز المتقدمة التي تلبي احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتحقيق تطلعاتهم ، سواء في العلاج أو التأهيل أو التدريب أو الترفيه ، وتوفر كل ما يحتاج إليه العميل من هذه الفئة، سواء كانت حكومية أو خاصة أو شبه حكومية.

وقد تناولت هذه الورقة الخدمات العلاجية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات والاستثمار الاجتماعي المسؤول ، وتركز الورقة على المحاور التالية:

- علاقة المسؤولية الاجتماعية بمراكز التأهيل العلاجية.
- تقدير قيمة الاستثمار في مراكز التأهيل العلاجية بالمملكة.
- مقومات الاستثمار في مراكز التأهيل العلاجية.
- دور الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم هذا الاستثمار.

واستخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمتمثل في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ذوي الاحتياجات الخاصة ، والوثائق والتقارير الإحصائية الرسمية من وزارة الشؤون الاجتماعية، التي من خلالها تم تقديم خلفية تاريخية وتحليلية لموضوع الدارسة للخروج باستنتاج وتوصيات حول أوجه الاحتياج في هذا الاستثمار وأهميته في التنمية المستدامة. وتقتصر هذه الورقة على المملكة العربية السعودية. ومن خلال هذا البحث يتضح أهمية الاستثمار في مراكز التأهيل العلاجية لوجود حصة سوقية كبيرة غير مستقلة اقتصاديًّا وذات جدوى اقتصادية لمنظمات القطاع الخاص ، وفي الوقت نفسه تساهم في حل قضية اجتماعية ؛ نظرًا لقلة مراكز التأهيل العلاجية الحكومية والأهلية بالمملكة ، ولا تتناسب مع حجم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

الباحث

الرمضي بن قاعد الصقري

ذوو الاحتياجات الخاصة بالمملكة العربية السعودية:

تمهيد:

تشير بعض الإحصائيات إلى أن ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون حوالي ١٦% من سكان العالم. فمثلًا في بريطانيا حسب إحصائيات وزارة العمل والتقاعد تبلغ فئة ذوي الاحتياجات الخاصة (١٠) ملايين شخص (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤).

وجُل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في العالم النامي، فقد تبلغ نسبة الأطفال المعوقين في مصر ٧٤%، وفي لبنان ٣٨%. وقد أوضح تعداد السكان لعام (١٩٩٧م) في قطر أن نسبة الأطفال المعوقين تشكل ٣٧,١% من العدد الإجمالي للمعوقين في الدولة.

وتُعدُّ الإعاقات البدنية كثيرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي النوع الشائع من أنواع الإعاقة، وذلك يعزى إلى عوامل بيئية تتمثل في الحوادث المرورية والتوعية الصحية والعادات الاجتماعية.

وقد أظهرت نتائج المسح الديموجرافي الصحي في السودان عام ٢٠٠٠م أن نحو (٦٠٠) ألف من الأطفال المعوقين يحتاجون إلى التعليم الخاص، ولكن ١٦% منهم يتلقون تعليمًا في المدارس النظامية، وأن الإناث هي الفئة الأكبر حرمانًا (إنماء المدن، ٢٠١٤).

وبالنسبة للأطفال فإن أرقام منظمة اليونسكو تعكس مأساة حقيقية؛ إذ إن ٩٠% من الأطفال الذين يعانون من الإعاقة في الدول النامية لا يجدون فرص التعليم في المدارس (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م).

وطبقًا للإحصائيات العالمية ؛ وخاصة بعد تقديرات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن ١٠% من سكان العام هم من المعوقين، وتقل هذه النسبة في الدول الصناعية، بينما تزيد في الدول النامية (الجوير، د.ت).

وتحتل الإعاقة الذهنية لدى الأطفال ذوي الظروف الخاصة الأعلى، ثم الإعاقة البصرية في المملكة العربية السعودية (إنماء المدن، ٢٠١٤).

وتُعتبر مدينة الرياض من أكبر المدن بعدد المعاقين بسبب الكثافة السكانية ووجود مراكز التأهيل المختلفة ، فالمعاقون يودُّون في الغالب أن يمارسوا حياتهم مثل غيرهم معتمدين على أنفسهم، وكيف يكون لهم ذلك في مجتمع لا يوفر لهم متطلباتهم واحتياجاتهم؟

وفي دراسة الحازمي ١٤٢١هـ وصلت نسبة الإعاقة في المملكة إلى (٦,٣٣%) للأطفال فقط، والإعاقة الحركية تمثل ما نسبته ٣% (الجوير، د.ت). وتشير بعض التقارير غير الرسمية إلى أنها تمثل ما نسبته (٨%)، وتقارير أخرى تقدرها بأكثر من مليون ونصف المليون معاق في المملكة العربية السعودية.

ولا تتوفر إحصائية رسمية دقيقة حتى الآن لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، وتقارير وزارة الشؤون الاجتماعية لا تشمل كل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة:

يعرف الإعلان الخاص بحقوق المعوقين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٧٧٥م) الشخص المعوق بأنه (أي شخص عاجز عن أن يؤمِّن بنفسه بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية (في التويجري ٢٠١٠).

كما اعتمدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام (١٩٩١م) ثمانية وعشرين مبدأ لحماية حقوق المصابين بأمراض عقلية ، وتحسين العناية بالصحة العقلية ، وتتناول هذه المبادئ الحرية الشخصية ، وحماية القُصَّر ، والحياة في المجتمع المحلي ، والفحص ، والسرية ، والعلاج ، والإشعار بالحقوق ، وغيرها (في التويجري ٢٠١٠).

وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية (WHO) الإعاقة بأنها حالة من عدم القدرة على تلبية الفرد لمتطلبات أداء دوره الطبيعي في الحياة المرتبط بعمره وجنسه وخصائصه الاجتماعية والثقافية ، وذلك نتيجة الإصابة أو العجز في أداء الوظائف الفسيولوجية أو السيكولوجية (في الدوسري ٢٠١١).

وعرَّف المجلس العربي للطفولة والتنمية الإعاقة بأنها حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسمية أو الذهنية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعوق الفرد عن تعلم أو أداء بعض الأعمال التي يقوم بها الفرد السليم المشابه له في السن.

ويعرُّفها زهير السباعي بأنها كل ما يحد من قدرات الإنسان العقلية أو النفسية أو الجسدية ويجعله غير قادر على أن يمارس حياته الطبيعية المتوقعة منه في حدود عمره وجنسه وظروف البيئة (في الدوسري ٢٠٠١).

وجميع المنظمات الدولية ، ومنها الإعلان العربي للعمل مع المعوقين الصادر عن مؤتمر الكويت الإقليمي للمعوقين من ١-٤ أبريل (١٩٨١م) بالتعاون الفني مع الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، فقد قرر إرساء العمل من أجل المعوقين بمجموعة من الأسس والمبادئ من أهمها:

١- المعوق طاقة إنسانية ينبغي الحرص عليها ، وهم جزء لا يتجزأ من الموارد البشرية ، لذا ينبغي أخذها في الحسبان عند التخطيط والإعداد للموارد الإنسانية في المجتمع.
٢- المعوقون مهما تنوَّعت صور إعاقتهم ، فلديهم قدرات وحوافز للتعلم والنمو والاندماج في الحياة العادية متى ما توفرت لهم الخدمات التأهيلية التي تساعدهم على التكيف الشخصي والاجتماعي.

٣- العناية بالمعوقين وتأهيلهم ودمجهم الاجتماعي تمثل استثمارًا بشريًّا له مردوده الاقتصادي والاجتماعي وليست قائمة على دوافع إنسانية تثيرها حالات الضعف أو العجز.

٤- مسؤولية الإعاقة والمعوقين تقع على عاتق الدولة ، والمجتمع والأسرة ، ولكل منهم وظائفه واختصاصاته وتبعاته ، ويتوقف على فعالية العمل ، وبخاصة على مدى التعاون والتكامل في الوظائف والمسؤوليات.

٥- الإقرار بحق الرعاية والتأهيل والتشغيل دون تمييز ، وساعد على ذلك تطور النظرة إلى المعوقين بصفتهم طاقات بشرية من الممكن أن تساهم في تنمية المجتمع ، وذلك بتمكينهم من استعادة قدراتهم ومساعدتهم على التكيف الشخصي والاجتماعي لكي يسهموا بالمشاركة الكاملة في حياة مجتمعاتهم (في أخضر ٢٠٠٩).

وتعرف وزارة الشؤون الاجتماعية الإعاقة بأنها الإصابة بواحدة أو أكثر من الإعاقات الآتية : الإعاقة البصرية ، والسمعية ثم العقلية ، والجسمية والحركية ، وصعوبات التعلم واضطراب النطق والكلام. ثم الاضطرابات السلوكية والانفعالية والإعاقات المزدوجة والمتعددة ، التوحد ، وغيرها من الإصابات التي تتطلب رعاية خاصة (في الدوسري ٢٠١١).

كما تُعرَّف الإعاقة أيضًا بأنها : إصابة بدنية أو عقلية أو نفسية تسبب ضررًا للمصاب بها ، وقد تؤثر على حالته النفسية ، وفي تطور تعليمة وتدريبية وتأهيلية ،

وتؤدي إلى الحد من قدراته أو تمنعه من القيام بالوظائف والأدوار المتوقعة ممن هم في عمره باستقلالية (وزارة الشؤون الاجتماعية ١٣٢٤ القواعد التنفيذية).

وتُعرِّف المعوق : بأنه كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل دائم في قدراته الجسمية أو الحسيّة أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين (القواعد التنفيذية ١٤٣٤).

ومصطلح الاحتياجات الخاصة يحمل أكثر من معنى ، فالأيتام يطلق عليهم ذوي احتياجات خاصة ، ومجهولو الأبوين أو أحدهما أيضًا يطلق عليهم هذا المصطلح ، وكذلك كبار السن أيضًا يطلق عليهم ذلك ، والأشخاص الذين يعانون من ظروف اجتماعية أو نفسية أيضًا يطلق عليهم هذا المصطلح ، ولكن في هذه الدراسة نركز بشكل رئيسي على ذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقة.

ورغم تقارب المصطلحين فإن التعريف بذلك المعنى يركز على الاحتياجات بحيث يكون هناك احتياجات لم تشبع بسبب الإعاقة ، وقد تندرج الحاجات ما بين الحاجات الأساسية ، والكمالية ، والترفيهية ، وبصفة ذوي الاحتياجات الخاصة مواطنين فإن لهم الحق في التمتع بكل الحقوق ، سواء كانت حاجات أساسية أو غيرها، كما أن عليهم واجبات تجاه المجتمع فيما يتعلق بالإعاقات الثلاث (السمعية، والبصرية، والحركية).

وكل ما يرد في هذه الدراسة من مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة إنما نقصد به ذوي الإعاقة بكافة أشكالها.

وتعرف وزارة الشؤون الاجتماعية الرعاية بأنها مجموعة الخدمات والأنشطة الاجتماعية التي يتم تقديمها للمعوق بهدف تحقيق مستويات من الرفاهية الاجتماعية تكفل له حقوقه الإنسانية وتساعده على النمو والتطور (القواعد التنفيذية ١٤٣٤هـ).

أمَّا التأهيل فيتم تعريفه من وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية بأنه عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية لمساعدة المعوق في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية ، بهدف تمكينه من التوافق مع متطلبات بيئته الطبيعية والاجتماعية ، وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه وجعله عضوًا منتجًا في المجتمع ما أمكن ذلك (القواعد التنفيذية ١٤٣٤هـ).

وتُعرِّف مركز التأهيل بأنه : مركز التأهيل غير الحكومي ، ويقصد به المركز الخاص أو الأهلي الذي يعمل في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم وتعود ملكيته لإحدى الشركات أو المؤسسات التجارية أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد، وتعمل في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم ، سواء كان ذا طابع تجاري أو خيري.

وتنقسم مراكز التأهيل الخاصة إلى ثلاثة أقسام ، وتختلف هذه المراكز من مراكز تأهيل اجتماعي ، ومراكز تأهيل مهني ، ومراكز رعاية نهارية ، ومراكز تأهيل شامل ، على النحو التالي:

أولًا : مراكز التأهيل المهني

وهي التي تهدف إلى توفير خدمات مهنية بقصد تمكين المعوق وإكسابه مهنة تتناسب مع قدراته ، وأغلب مراكز التأهيل المهني تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية حسب ما يتضح من الجدول رقم (٢)

جدول رقم (١) عدد مراكز التأهيل المهني بالمملكة

عام	عدد المستفيدين	عدد المراكز
١٤٢٧/١٤٢٨	٣٢٠	١٢
١٤٣٠/١٤٣١	٣٠٣	١٢
١٤٣١/١٤٣٢	٣٥٦	١٢
١٤٣٢/١٤٣٣هـ	٢١٧	١٢

المصدر: التقارير السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية

وهذا الجدول يوضح العدد المتدني ، سواء من حيث عدد المراكز، وكذلك عدد الملتحقين بها.

ثانيًا : مراكز التأهيل الاجتماعي

والجانب الاجتماعي أحد جوانب عملية التأهيل التي يمر بها المعوق ويهدف إلى مساعدته على الكيف مع متطلبات الأسرة والمجتمع والعمل على تخفيف الأعباء

الاجتماعية والاقتصادية وخفضها وتعمل على تيسير دمجه في المجتمع المحيط الذي يعيش فيه (القواعد التنفيذية ١٤٣٤هـ).

ثالثًا : الرعاية النهارية

مراكز تقدم مجموعة برامج التدريب والتأهيل وبرامج تنمية المهارات المختلفة التي تقدم للمعوقين القابلين للاستفادة من تلك البرامج في فترات صباحية أو مسائية محددة (القواعد التنفيذية ١٤٣٤هـ) حسب ما يتضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) مراكز الرعاية النهارية العامة والخاصة بالمملكة

عام	عدد المراكز	عدد المستفيدين
١٤٢٧/١٤٢٨	٧٤	٤٢٧٥
١٤٣٠/١٤٣١	٨٥	٥١٨٣
١٤٣٢/١٤٣٣	٩٢	٤٩٧٠
١٤٣٣/١٤٣٤هـ	٩٣	٣٦٠٠

المصدر: تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن مراكز العناية النهارية قليلة ، وغالبًا ما تتركز في المدن الرئيسية ، كما تشير الدراسات ، وبعض المناطق تخلو من مثل هذه المراكز نهائيًا.

رابعًا : التأهيل الشامل

مراكز التأهيل التي تشتمل على جميع الأقسام الثلاثة السابقة (اجتماعي، مهني، رعاية نهارية)، وفي الأغلب تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية حسب ما يتضح من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) مراكز التأهيل الشامل بالمملكة العربية السعودية

عام المالي	عدد المراكز	عدد المستفيدين
١٤٢٧/١٤٢٨	٢٧	٧٦٠٩
١٤٣١/١٤٣٢	٣٥	٧٩٠١
١٤٣٢/١٤٣٣هـ	٣٥	٨١٦٩
١٤٣٣/١٤٣٤هـ	٣٥	٨١٨٢

المصدر: تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية

يتضح من الجدول رقم (٣) أن عدد مراكز التأهيل الشامل بالمملكة قليل مقارنته بعدد ذوي الاحتياجات الخاصة، ومراكز التأهيل الشامل تتوفر فيها إمكانيات عالية، لكن تركز على الإيواء أكثر من غيره، وكذلك قلة عدد الحالات في هذه المراكز يعزى إلى الشروط والمتطلبات النظامية في هذه المراكز.

وهذه المراكز الأهلية أو الخاصة التي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية هي مراكز تعتمد بشكل أساسي على الإيواء والتدريب وجوانب من التأهيل ، ولكن لا تشمل جميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (٤) المبالغ المصروفة لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة

عام	عدد الأسر	المبالغ المصروفة
١٤٢٨/١٤٢٧هـ	١٣٣٦٦٠	٨٣٣,٠٧٣,٥٠٠ ريال
١٤٣١/١٤٣٠هـ	٢٠٦,٦٤٤	٢,٣٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال
١٤٣٣/١٤٣٢هـ	٣٢٨,٨١٧	٣,٩٦٦,٥٨٧,٥٧٩ ريال
١٤٣٤/١٤٣٣هـ	٣٨٣,٢٠٥	٣,٧٤٩,٢٢٣,٣١٥ ريال

المصدر: تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية

وعند تحليل إحصائية عام مالي واحد فقط من تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية على سبيل المثال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٣، فإن إجمالي المعاقين الذين تخدمهم الوزارة خدمات علاجية، وكذلك المراكز الأهلية الخاصة المرخص من الوزارة بمن فيهم من أطفال وكبار على النحو التالي:

- ١٥٢ طفلًا معاقًا بالرياض والطائف.
- ٢١٧ مستفيدًا من مراكز التأهيل المهني.
- ٨١٨٢ مستفيدًا من مراكز التأهيل الشامل.

- ٣٦٠٠ مستفيد من المراكز الأهلية والرعاية النهارية المرخصة من الوزارة.

وبذلك يكون المجموع (١٢١٥١) مستفيدًا من إجمالي ذوي الاحتياجات الخاصة ، وهذا العدد لا يشكِّل سوى نسبة ٣% من أصل ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية ، وبالتالي ٩٣% من هذه الفئة المسجلين في الوزارة من دون خدمات علاجية ، بينما تصرف لهم إعانات مالية تقارب أربعة مليارات ريال سنويًّا، يذهب جُل هذه الإعانات للعلاج ، والذي غالبًا ما يكون في الخارج ، هذا غير ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تنطبق عليهم شروط وزارة الشؤون الاجتماعية ، وبالتالي أغلب هذه الفئة غير مخدومة من مؤسسات علاجية تحقق تطلعاتهم ، وحسب ما تشير الدراسات فإن ١% فقط من ذوي الاحتياجات الخاصة يستفيدون من الخدمات الحكومية المتمثلة في خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقد صدر القرار السامي رقم ١٢٨/م٣٠ بتاريخ ١٤٣٠/٣/١٢هـ للعمل على تخصيص الخدمات الاجتماعية مثل مراكز التأهيل الشامل ، ومراكز التأهيل المهني ، ومراكز الرعاية النهارية ، ومراكز دور المسنين (مجلة شؤون ٢٠١٠). وبدأت مراكز التأهيل الخاصة تأخذ حيز الوجود، ولكن لا تزال تغلب عليها مراكز التأهيل النهارية التي غالبًا ما تكون تعليمية في قدرات بسيطة لا تواكب احتياجات وتطلعات هذه الفئة، بينما لا توجد مراكز متقدمة من الناحية العلاجية والطبية، إضافة إلى قلة المراكز الخاصة.

عدد المراكز الأهلية بالمملكة العربية السعودية حسب المناطق حتى ١٢/١/ ١٤٣٦هـ

جدول رقم (٥) عدد المراكز الأهلية بالمملكة

عدد	المنطقة	عدد المراكز
١	منطقة الرياض	٣٤
٢	منطقة مكة المكرمة	٣٣
٣	منطقة المدينة المنورة	٥
٤	منطقة القصيم	١١
٥	المنطقة الشرقية	٢٧
٦	منطقة عسير	٢
٧	منطقة تبوك	٣
٨	منطقة حائل	١
٩	منطقة جازان	٢
١٠	منطقة نجران	١
١١	منطقة الجوف	٣

١٢	منطقة الحدود الشمالية	صفر
١٣	منطقة الباحة	صفر
المجموع		١٢٢ مركزًا

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

ويتضح من الجدول رقم (٥) تركيز المراكز الخاصة في المدن الرئيسية ، وبعض المناطق لا يوجد بها أي مركز خاص من هذه المراكز ، ولا سيّما أن أغلبها تصنف بأنها مراكز رعاية نهارية.

الإعاقة والتنمية المستدامة:

تطلق التنمية المستدامة على تلبية الاحتياجات البشرية للجيل الحالي وجيل المستقبل ، ومن فكرة الإنصاف والمساواة ، وتعني أن كل الناس في الوقت الراهن لهم حق متساوٍ في الوصول إلى تأمين حياة كريمة، وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة جزء من المجتمع ولها احتياجات ومتطلبات وتطلعات ينبغي من كافة القطاعات أن تحقق لهم هذه التطلعات لزيادة فعاليتهم في التنمية المستدامة (في الصقري، ٢٠١٤).

وتُعدُّ قضية الإعاقة إحدى المشكلات التي تعوق التنمية في المجتمعات الحديثة ما لم يتم الاستعداد لها من منظور تنموي، وتحويلها من مشكلة ومعوق إلى فرصة في دعم التنمية من خلال توفير احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من

المساهمة في التنمية من خلال استراتيجية طويلة المدى، يساهم فيها القطاع الخاص، وكافة المنظمات من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية للمنظمات.

والقطاع الخاص له دور محوري وهام يمكن أن يؤديه في هذه القضية، والمجال واسع في تبني مبادرات ومشاريع تجاه قضية الإعاقة تبدأ من الوقاية بالتوعية الصحية والسلوكية إلى توفُّر المراكز العلاجية ومراكز التأهيل والتوظيف والدعم والمساندة للجهات الرسمية.

وتتراوح نسبة المعاقين الذين يستطيعون الحصول على فرصة عمل في الدول المتقدمة بين (٣٠%) و(٥٠%)؛ فإن نسبة البطالة بين المعاقين في الدول النامية (٩٠%) حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م)، وهذه أحد معوقات عدم وجود التأهيل المناسبة لهذه الفئة.

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الإعاقة بجميع أنواعها، ويمكن حصر أهمها في سببين، وهما: أسباب وراثية، وأسباب بيئية، كما تتعدد حاجاتهم، سواء داخل أسرهم أو في المجتمع الخارجي (في الدوسري، ٢٠١١).

ولعل من أهم الأسباب البيئية الحوادث المرورية التي تكون من أهم أسباب الإعاقة في الدول النامية، فقد أشارت الدراسات إلى أن ٦٠% من حجم الإعاقة في دول العالم يرجع إلى حوادث المرور، وأن حوادث المرور تأتي في المرتبة الثانية من المعوقات التي تواجه الدول النامية، وفي المرتبة الثالثة في الدول الصناعية (في السيد، ٢٠٠٨).

فإن حوادث المرور وما تسببه من خسائر بشرية تنتج عنها تكاليف عالية على المجتمع ؛ من حيث زيادة عدد الوفيات والمصابين وانعكاساتها السلبية على الفاقد من الناتج الإجمالي لكل دولة ، وهناك أيضًا آثار غير مباشرة تتمثل في الخسائر المادية التي تتكبدها الدول فيما يتعلق بالمصابين ونفقات علاجهم ، وما يترتب على إعاقتهم من فاقد وتعطيل للطاقات الإنتاجية للفرد ، فالمجتمع حين يفقد الأشخاص نتيجة إصابتهم أو إعاقتهم أو وفاتهم إنما يترتب على ذلك فقد طاقة عدد لا بأس به من الشباب ويهدر هذه الطاقة ، حيث يفقد المجتمع قدرتهم على العطاء والمساهمة في التقدم والازدهار ، والحقيقة أن قرابة ثلث القتلى أو الجرحى هم من العناصر الشابة والمؤثرة في المجتمع ، فضلًا عن المبالغ التي تصرف عليهم في العلاج والرعاية وهم في مقتبل العمر (في السيد، ٢٠٠٨).

وإحدى القيم التي وردت في إعلان الأمم المتحدة في قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة رقم (٢/٥٥) في (٨) سبتمبر (٢٠٠٠م) قيمة التضامن التي يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع تكاليف الأعباء بصورة عادلة وفقًا لمبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسية، ومن حق الذين يعانون أو الذين هم أقل فائدة أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين (الأهداف الإنمائية، ٢٠١٥).

ومن أهداف الأمم المتحدة للألفية التي تبدأ مع العام الجديد (٢٠١٦ م) إلى (٢٠٣٠م) المكونة من (١٧) هدفًا تنمويًّا يأتي الهدف الثالث الذي يتمثل في الصحة

الجيدة والرفاه لجميع السكان وذوي الاحتياجات الخاصة جزء من أي مجتمع ، ومن الواجب الملزم الوفاء بهذا الهدف بأي مجتمع.

كما ورد في الهدف الثامن الترويج لنمو اقتصادي مستدام وشامل وعمالة كاملة ومنتجة ، وهذه الفئة جزء من المجتمع يجب أن نضع التدابير اللازمة لجعل هذه الفئة منتجة لتساهم في نمو الاقتصاد من خلال تأهيلها.

كما ورد أيضًا ضمن أهداف الألفية الهدف الحادي عشر الخاص بإيجاد مدن ومجتمعات محلية مستدامة ، واستدامة المدن لها متطلبات ، ومنها تحقيق تطلعات وتوفير احتياجات السكان ، ومنهم هذه الفئة التي ينبغي أن تجد ما يخصها من مراكز العلاج والتأهيل والتدريب والتثقيف وجميع الاحتياجات التي تمكنها من أداء دورها في التنمية.

وفي خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية (٢٠١٥-٢٠١٩م) وردت المسؤولية المجتمعية كهدف من أهداف الخطة تتمثل في الهدف التاسع من الخطة بزيادة إسهامات القطاع الخاص ، ورفع إنتاجيته لتحقيق الأهداف التنموية وأحد مؤشراته تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

كما جاء في الهدف العاشر المتمثل في الاستثمار في الموارد السكانية ، ورفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة لجميع فئات المجتمع ، ولتحقيق هذا الهدف ذكرت عدة سياسات في هذا المجال كما يلي:

١- الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي ، والعمل على تنفيذ برامجها.

٢- تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير العالمية وتيسير الوصول إليها.

٣- العمل على إيصال الإعانات والمساعدات لمستحقيها دون غيرهم.

٤- رفع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل مشاركتهم الفاعلة في مختلف الأنشطة.

٥- توفير البرامج التوعوية للصحة العامة والممارسات الصحية السليمة.

٦- إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة للمحافظة على القدرة الشرائية للدخول.

٧- تحفيز الادخار لدى المواطنين من خلال إيجاد السياسات والقنوات المناسبة.

٨- تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي ، وتطوير برامج التكافل الاجتماعي.

وفي الهدف السادس عشر أيضًا ورد في البند (٧) دعم الخدمات الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة وتطويرها.

وفي البند (١٤) ورد أيضًا تطوير الخدمات الصحية للأطفال والمسنين والمعاقين والتوسع بالرعاية الصحية المنزلية لكبار السن والمعاقين.

وفي البند (١٥) ورد أيضًا تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والتوسع في تصنيع الأدوية والأجهزة الطبية.

ومن هذا يتضح لنا صراحة في خطة التنمية العاشرة أهمية المشاركة من خلال المسؤولية المجتمعية في تحقيق الأهداف التنموية ، وخصوصًا تجاه فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ، ولعل مناقشة مثل هذه النقاط تتمثل فيما يلي:

- تطوير الخدمات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير العالمية ، وهذا شرط وهدف لجميع الخدمات بالمملكة العربية السعودية ، وهذه الفئة من المجتمع أحد حقوقها توفير مراكز وخدمات اجتماعية تحقق تطلعاتهم حتى تتحقق مشاركتهم في التنمية.
- رفع مستوى الخدمات التي تقدم لذوى الاحتياجات الخاصة ، وهذا اعتراف بأن المراكز لا تزال دون المستوى المطلوب ، لذلك كان من أهداف الخطة.
- توفير برامج التوعية للصحة العامة والممارسات الصحية السليمة ، وهذا هدف وقائي يقع بالدرجة الأولى على الجهات الرسمية ، ولكن حتى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع ينبغي أن تسعى إلى تحقيق هذا الهدف لأهميته في قضية الإعاقة ، وبالتالي له أثر على التنمية بشكل عام.
- تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي وتطوير التكافل الاجتماعي ، وهذا هدف كبير جدًّا ممكن أن يساهم الجميع من جهات رسمية ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات اقتصادية في تحقيق هذا الهدف ، سواء في مشاريع وبرامج تطوعية لخدمة المجتمع ، وخدمة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ، سواء في تأسيس مراكز تأهيل أو علاج أو ترفيه أو أي خدمات أخرى ولكن تبقى

مراكز التأهيل العلاجية تأخذ أهمية قصوى في أولويات الحاجة لمثل هذه الفئة.

جدول رقم (٦) خطة التنمية العاشرة للمملكة (٢٠١٥-٢٠١٩)

رقم الهدف العام	رقم الهدف الفرعي	شرح الهدف كما جاء في خطة التنمية العاشرة
الثالث	٧	تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج سلع وخدمات ذات محتوى معرفي وقيمة مضافة.
الرابع	٩	توجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو القطاعات ذات المحتوى التقني والقيمة المضافة العالية وتحفيز الإبداع والابتكار.
التاسع	٢	إنشاء شركات تساهم فيها الحكومة والقطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية بالمملكة.
	٤	زيادة المحتوى المحلي في السلع والخدمات التي تقدمها أو تنفذها منظمات القطاع الخاص للحكومة.
	٥	تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.
	١٠	تذليل العقبات أمام القطاع الخاص وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في قطاع الخدمات والمرافق العامة.
الهدف العاشر	٢	تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير العالمية وتيسير الوصول إليها.
	٤	رفع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل مشاركتهم الفاعلة في مختلف الأنشطة.
	٨	تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي وتطوير برامج التكافل الاجتماعي.

	١٢	وضع البرامج المناسبة لتنمية المجتمع بمختلف فئاته في ضوء معدلات الإعالة السائدة.
الرابع عشر	١	دعم برامج الأمان الاجتماعي وأنشطته وتطوير أنظمتها.
	٥	دعم الأعمال التطوعية والخيرية وتجويد أدائها لزيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية.
	٦	تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
	١٤	تشجيع قيام الجمعيات الأهلية وتطوير برامج التوعية والوقاية من العنف والعمل على توفير أماكن الإيواء للحالات المتضررة.
السابع عشر	٧	دعم الخدمات الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة وتطويرها.
	١٤	تطوير الخدمات الصحية للأطفال والمسنين والمعاقين والتوسع بالرعاية الصحية المنزلية لكبار السن والمعاقين.
	١٥	تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والتوسع في تصنيع الأدوية والأجهزة الطبية.

مصدر الجدول: خطة التنمية العاشرة ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ٢٠١٥.

في خطة التنمية العاشرة للمملكة ورد (١٧) هدفًا فرعيًّا تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو صريح أو غير مباشر من توفير الخدمات المناسبة والجيدة والاستثمار في هذا المجال وتشجيعه؛ لأن هذه الفئة تحظى بأولوية في خطة التنمية العامة للدولة، سواء في توفير الخدمات المناسبة والجيدة، وكذلك الاستثمار في هذا المجال، كما يتضح من تفصيل الجدول رقم (٦).

وذكر التويجري أن صندوق التنمية السعودي الصناعي ، وصندوق تنمية الموارد ، وبنك التسليف السعودي ، لم تعطِ أي ميزة للمشاريع التي تخص ذوي الاحتياجات الخاصة.

والصندوق الخيري الاجتماعي يستهدف الفئات الفقيرة والقادرة على العمل، ويستثني الأرامل والمعوقين وكبار السن وغير القادرين على العمل. (التويجري، ٢٠١٠).

فالاستثمار في مراكز التأهيل ، وخصوصًا إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاريع التي تعالج قضية اجتماعية ، بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية ، فالأولى إعطاء أولوية لهذه المشاريع ، لأنها تعالج جانبًا اقتصاديًّا يتمثل في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة ، وغيرهم ، كما تعالج جانبًا اجتماعيًّا يتمثل في تقليل الإعالة على الدولة ، وتمكين فئات ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حياتهم الطبيعية في المجتمع ، وعلى الجهات الرسمية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة الصحة ، ووزارة الشؤون البلدية والقروية ، تفعيل ما ورد في خطة التنمية العاشرة من خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بفئة ذوي الإعاقة بمشاركة القطاع الخاص ، وتعزيز جوانب الشراكة الفعلية التي تحقق الأهداف من خلال تشجيع وتسهيل الاستثمار في مراكز التأهيل الوقائية والعلاجية ، وفق دراسة تحدد الاحتياج الفعلي حسب الحيز الجغرافي والسكاني بهذه المراكز.

المسؤولية المجتمعية وذوو الإعاقة:

عرَّفت المواصفة القياسية الدولية المسؤولية المجتمعية ISO26000 بأنها: مسؤولية المؤسسة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة ، من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية، ويتسم بالتالي:

- بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.
- يأخذ في عين الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة (الأطراف المعنية).
- التوافق مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية.
- دمج وتكامل في منهجية ونشاط وممارسات المؤسسة (الآيزو ٢٦٠٠٠، ٢٠١٠).

وعرَّفها الرمضي الصقري (٢٠١٤م) بأنها: جميع الأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج، التي تحقق جزءًا من التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية للمنظمات، وتكون ضمن استراتيجياتها من خلال الالتزام

المستمر والذاتي، تجاه العاملين والمجتمع والبيئة للمساهمة الإيجابية في التنمية المستدامة.

ويعرِّف مدحت أبو المنصر (٢٠١٥م) المسؤولية المجتمعية للمنظمة تجاه المجتمع بأنها : عبارة عن التزام المنظمة بالمشاركة في تحسين نوعية الحياة لأسر العاملين وللمجتمع ككل ، والمحافظة على البيئة من التلوث ، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخدمات والإعانات والتسهيلات التي تقدم بواسطة المختصين بهذه المنظمة في ضوء احتياجات ومشكلات المجتمع وفي إطار قيم وأخلاقيات وقوانين المجتمع.

وخلاصة القول إن المسؤولية المجتمعية للمنظمات هي نهج إداري حديث تمارسه كافة المنظمات ، سواء كانت منظمات حكومية ، أو منظمات قطاع خاص ، أو منظمات مجتمع مدني ، وتتعلق بممارستها لعملياتها وتعاملاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، ونتائج هذه الممارسات على كافة أصحاب المصلحة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ، المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أمَّا ما يتعلق بقضية ذوي الاحتياجات الخاصة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات فقد وردت بأكثر من سياق في المواصفات الدولية والتعبير عنها صراحة من منظمات دولية ومحلية عديدة ، فقد ورد في مواصفة المسؤولية المجتمعية الآيزو (٢٦٠٠٠) والتعبير عنها بالمجموعة المستضعفة ، وهي مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في سمة أو أكثر تكون ذات طبيعة تميزية أو ذات ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو صحية معاكسة والتي تؤدي إلى افتقار هذه المجموعة للسبل التي تمكنها من الحصول على حقوقها أو التمتع بتكافؤ الفرص (الآيزو٢٦٠٠٠، ٢٠١٠).

وأصبحت قضية ذوي الاحتياجات الخاصة جزءًا رئيسيًّا من استراتيجيات المسؤولية المجتمعية للمنظمات ، وأصبحت أكثر وضوحًا في الشركات الناجحة والثقافة المؤسسية الشاملة والعناية بذوي الإعاقة ، والشبكات الخاصة إلى تحسين أوضاع ذوي الإعاقة ، والتعاون مع الشركات الخاصة والعامة في توسيع نطاق استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مثل منتدى أصحاب العمل المعني بالإعاقة بالمملكة المتحدة، وشبكة الأعمال والعجز العالمية، وشبكة الأعمال الأوربية، وهناك حاجة لتوظيف ذوي الإعاقة، وتحظى القضية ووفقًا لإحصائية منظمة التعاون والتنمية (٢٠١٠م) وجدت متوسط توظيف ذوي الإعاقة يشمل أكثر من ٤٠% مقارنة ٧٥% للأشخاص من دون إعاقة.

وقد بدأت أوروبا مؤخرًا في تعزيز التكافل الفعّال للأشخاص ذوي الإعاقة (Kuznetsova).

وتُعتبر قضية الإعاقة قضية جوهرية من قضايا المسؤولية المجتمعية ، وخصوصًا الشركات ، وتعبر عن مواكبة منظمات القطاع الخاص لقضايا المجتمع الذي تعمل فيه والاستثمار فيها ، وتعتبر من الاستثمار الاجتماعي المسؤول ، والاستثمار في هذا الجانب يحقق فوائد عدة للمجتمع والشركات في آنٍ واحد.

ويرى بارنس وآخرون أن الشركات الكبيرة وجدت أن أهدافها الخيرية وأهدافها التسويقية يمكن أن تكون فعّالة حين تساهم في زيادة المبيعات ، وزيادة الدخول بالإضافة إلى الانتشار ، ومن خلال هذه الدراسة نرى أن قيام الشركات الكبيرة بالمساهمة في الأعمال الخيرية يساهم في زيادة المتفاعلين معها، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن (٥٨ %) من المشاركين في الاستفتاء قراراتهم للشراء من الشركات تعتمد في الغالب على أساس مدى تفاعل تلك الشركات ومساهمتها في الأعمال الخيرية في المجتمع (في تركستاني، ١٤٢٨هـ).

وفي دراسة سيمكن Simkins، وتيكنر Tickner (١٩٨٧م)، تتعدد مصادر الإعانات في بريطانيا ، بالإضافة إلى المخصصات التي تدفعها الحكومة من موازنتها العامة ، وتشارك شركات التأمين ، وخاصة بالنسبة للمعوقين من جراء حوادث الطرق وإصابات العمل ، وضحايا العمليات العسكرية (في الصغير، ٢٠٠٩).

الاستثمار المسؤول اجتماعيّا:

الاستثمار بشكل عام وكما تبناه المعيار الدولي (٢٥) ؛ إذ عرّف الاستثمار بأنه أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة ومن خلال التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد) أو الزيادة الرأسمالية أو منافع أخرى تعود للمنشأة المستثمرة، مثل التي تحصل عليها من خلال العلامة التجارية ، وقد عرف المعيار البريطاني (٥٥) الاستثمار بشكل عام بأنه أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات أو زيادة في القيمة (في مفرح، ١٤٣٨هـ) www.socpa.org.s.

أمَّا الاستثمار المسؤول فتطور نتيجة لوعي السكان والمستمرين والشركات والحكومات بأثر المخاطر الاجتماعية والبيئة والأخلاقية على المسائل طويلة الأمد التي تتراوح بين التنمية المستدامة، وأداء الشركات على الأمد الطويل (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٧).

ويمكن أن يفهم إلى جانب الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا في حد ذاته على أنه يشمل مسائل أوسع للتمويل المستدام من قبيل الائتمان لتشجيع الكفاءة الإنتاجية أو الاستثمارات الخضراء أو استخدام الائتمان الاستهلاكي للقيام في موازاة تمويل مشروعات بتوفير مزايا للأعمال الخيرية أو لقضايا أخرى.

ووفقًا للمنتدى الأوروبي للاستثمار الاجتماعي (أوروسيف) يعتبر الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا هو الذي يراعي أثر الاستثمارات على المجتمع، ويجمع بين

أهداف المستثمرين المالية وشواغلهم بشأن المسائل الاجتماعية والبيئة والأخلاقية والإدارية (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٧).

وبذلك يكون هذا الاستثمار مجموعة فرعية من مسائل المسؤوليات الاجتماعية والبيئية الأعم التي توجهها المنشآت عادة ولأغراض كيفية تسخير المنشآت الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا لدعم المنشأة المستدامة لوضع المسائل الاجتماعية والبيئية موضع التطبيق (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٧).

ومن هذا المنطلق أمام المستثمرين ثلاثة خيارات للاستثمار:

- استثمار مجتمعي مثل الاستثمار الذي يدعم التنمية.
- استثمارات انتقائية إيجابية أو سلبية مثل (التبع، والأسلحة) في مجال الاستثمار السلبي.
- التزام نشط ، وهذا النهج هو الأكثر قبولًا وتكاملًا وشمولية ، والقادر على أن يأخذ أشكالًا متخلفة ، ولكنه يبدأ عادة بدخول المستثمرين في حوار مع الشركات بهدف فهم سلوكهم وتغييره وتحسين أدائها الاجتماعي والبيئي.

ويشير مصطلح الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا إلى الاستثمارات التي يوظفها القطاع الخاص بغاية توليد أثر اجتماعي واقتصادي وبيئي قابل للقياس ، بالإضافة إلى جانب العائد المادي المعقول. وأيضًا يطلق الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا على توفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع أو فئات منه ، وبنفس الوقت تحقيق عائد مادي للمستثمرين.

وقد أطلقت شبكة Giin غير الربحية لاستثمار الأثر مبادرة تمثلت في إنشاء قاعدة بيانات لاستثمارات الأثر تدعى قاعدة الأثر وتضم حوالي ٢٠٠ صندوق لاستثمارات الأثر ، وفقًا لقاعدة البيانات ، فإن هذه الصناديق توظف استثمارات في مختلف المناطق، وحوالي نصف هذه الصناديق تعمل في أمريكا الشمالية وأفريقيا (البيان، ٢٠١٢).

وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل مرتبة منخفضة بالمقارنة مع مناطق أخرى من حيث حجم استثمارات الأثر وقيمتها. وإن سندات الأثر الاجتماعي هي ابتكار جديد نسبيًّا في ميدان استثمارات الأثر ، فهي عقد بين كيان خاص وكيان عام يلتزم بموجبه الكيان العام بالدفع من أجل تحسين النتائج الاجتماعية ، وعلى الرغم من أنها تسمى سندات فإنها في الواقع شراكات بين القطاعين العام والخاص مع مخاطر عوائد يحتمل أن تكون أقرب إلى الأسهم الخاصة من الدخل الثابت ، فالدافع وراء القطاع العام هو الدافع للقطاع الخاص بغاية الحصول على منافع اجتماعية إيجابية (البيان، ٢٠١٢).

فالاستثمار في بعض الفئات يشكل عبئًا على قدرات المجتمع ما لم تتشارك كافة الأطراف ، ومحاولة التقليل من هذا العبء بالاستثمار الاجتماعي المسؤول الذي يقلل من نسبة الإعالة على الدولة، وتحقيق استثمار اجتماعي مستدام بحيث يحقق ربحية للمستثمرين، ويساهم في حل مشكلة اجتماعية واقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيّما أن هذه الفئة تمثل نسبة مئوية من المجتمع في الوقت الحالي.

والاستثمار المسؤول أحد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ، وعلى القطاع الخاص مسؤولية من خلال تبني مبادرات ومشاريع في هذا المجال.

كما أن على منظمات المجتمع المدني أو القطاع الثالث بشقيه الخيري والتعاوني التحول من الاعتماد على الإعانات إلى الاستثمار، وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تملك المنظمات غير الربحية ٥١% من المستشفيات، و٣٢% من العيادات، و٤٩% من المعاهد والجامعات، و٣٤% من المدارس، و٥٩% من الخدمات الاجتماعية (بالقاسم، ١٤٢٨هـ).

وفي السويد أيضًا قرابة ٧٠ منظمة تمثل مجموعات محددة من المعوقين، وقرابة (٢٠٠٠) جمعية محلية على مستوى الدولة (في التويجري، ٢٠١٠م).

وتتعدد أوجه الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا لجميع المجالات، بحيث توظف استثمارات لها أثر مثل خلق فرص عمل جديدة ، وتوفير مساكن بأسعار معقولة لبعض فئات المجتمع ، ومعالجة قضية اجتماعية ، ومنها قضية ذوي الاحتياجات الخاصة بتوفير مراكز التأهيل العلاجية ، نظرًا لتوفر مقومات الاستثمار المجدي اقتصاديًّا في مثل هذه المراكز؛ حيث توجد حصة سوقية غير مستفاد منها ، وتركها دون توجه القطاع الخاص للاستثمار فيها يضر بالاقتصاد الوطني لخروج هذه الحصة السوقية للخارج، وفي الوقت نفسه الاستثمار فيها يمكّن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من المساهمة في التنمية.

مقومات الاستثمار في مراكز التأهيل العلاجية:

١- توجه ودعم الدولة لهذه الفئة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث تدعم وتدفع عن كل مستفيد يلتحق بهذه المراكز وتنطبق على شروطها مبالغ مالية كإعانات قد يصل الدعم فيها إلى حدود (٣٤,٠٠٠) ألف ريال لكل مستفيد من هذه المراكز.

٢- تركيز خطة التنمية العاشرة للدولة على تعزيز مشاركة كافة فئات المجتمع وتفعيل سبل المشاركة، وقد رد في الخطة (١٧) هدفًا تخص الاستثمار لهذه الفئة.

٣- حاجة المجتمع لمثل هذه المراكز، فهناك شريحة كبيرة في الوطن العربي من هذه الفئة تصل إلى مليار شخص بالعالم معظمهم في الدول النامية. وينال الأطفال المعوقون في معظم دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا رعاية صحية محدودة، كما يلاحظ ضعف الوعي الصحي بين أسر هؤلاء الأطفال، ويواجه بعض الأطفال المعوقين بالمنطقة مشكلات الوصم، والنبذ الاجتماعي، والعزلة، ومن ثم فهم لا يشاركون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحياة المجتمع (إنماء المدن، ٢٠١٤).

وقد ورد في تحقيق بجريدة "الرياض" في محرم ١٤٣٧هـ ذكر نقص مراكز التأهيل بالمنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية، وعدم توفر العلاج أيضًا؛ لذلك لجأت أسر ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المملكة الأردنية للعلاج والدراسة، وحكومة المملكة العربية السعودية تدفع تكاليف

الدراسة والعلاج لهذه الأسر بأكثر من (١٠٠) مليون ريال سنويًّا للدراسة، وثمانية ملايين تكاليف العلاج (صحيفة الرياض، ١٤٣٧هـ)، وهذه حصة سوقية لمنطقة جغرافية واحدة فقط تذهب للخارج لعدم توفر مراكز متخصصة في هذا المجال. وفي دراسة التثبتي، (١٤١٧هـ) المشكلات التي تواجه المعوقين حركيًّا، مراكز التأهيل المهني للمعوقين، وتبين أن هناك معاناة من المشكلات الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتدريبية بنسب متفاوتة (في الدوسري، ٢٠١١).

٤- تمثل هذه الفئة شريحة كبيرة في المجتمع، فهناك ما يقارب المليون ونصف المليون من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمملكة، حسب تقديرات من جهات غير رسمية، بينما المتوقع أن تكون هذه الفئة أكثر من (١٠%) قابل للزيادة.

٥- المخدوم من هذه الفئة من قبل الجهات الحكومية بما فيها مراكز التأهيل الشامل العلاجية قليلة جدًّا، وبالتالي الحاجة موجودة، وملحة، وفي دراسة العيسى (١٤١٢هـ)، لمقارنة النظامين المالي والإداري لمؤسسات المعوقين بالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، فكان إحدى نتائج هذه الدراسة أن عدد الملتحقين بمؤسسات ذوي الإعاقة في البلدين قليل جدًّا بالنسبة إلى مجموع ذوي الإعاقة فيهما: (٢%) مصر مقابل (١%) بالسعودية (في الدوسري، ٢٠١١)، وكذلك عند مقارنة المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة بالذين يتلقون الخدمات العلاجية في مراكزها، والمراكز التي تشرف عليها لا يتجاوز (٣%) فقط. وفي دراسة الدوسري (٢٠١١) ذكر بعض المشكلات التي يعاني منها ذوو

الإعاقة الحركية تتمثل في طول فترة العلاج الطبي لبعض ذوي الإعاقات وارتفاع تكاليف العلاج، وعدم وجود مراكز كافية للعلاج المتميز لذوى الإعاقة، وكذلك المراكز المتخصصة في العلاج الطبيعي. وفي دراسة المديميغ (١٤١٧هـ) ذكرت أن الفئة العمرية خمس عشرة سنة فأكثر تعاني صعوبة إيجاد مؤسسات تعليمية واجتماعية تقدم لها الرعاية (في الدوسري، ٢٠١١).

٦- وجود قوة شرائية لهذه الفئة، فقد وجدت القوة الشرائية لهذه الفئة؛ فمثلًا في بريطانيا، وهي شريحة مستهلكة لهذه الخدمات قدرت قدرتهم الشرائية بمبلغ (١٥٠) مليار دولار سنويًّا (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤). والمملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية فقط تصرف ما يقارب (١٠) مليارات ريال لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة في ثلاث سنوات بخلاف أسر الضمان الاجتماعي التي يغلب عليهم طابع الإعاقة، فقد صرف على هذه الأسر في أربع سنوات ما يقارب (٦٨) مليار ريال بخلاف الفئات التي تخدمها في الإيواء، وهذه المبالغ العالية في الإنفاق الحكومي على ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى قطاع خاص يستفيد منها، لا سيّما أن الدراسات التي تناولت هذه الإعانات تؤكد أن أغلب المبالغ تذهب للعلاج، فقد ذكرت دراسة الصغير (٢٠٠٩) أن جانبًا كبيرًا من الإعانات النقدية ينفقه المعوق على شراء أدوية لعلاج حالته أو على جلسات للعلاج الطبيعي، الأمر الذي يفقد هذه الإعانات قيمتها كأداة لمساعدة المستفيد على مواجهة صعوبات ومتطلبات

الحياة المعيشية. إذ ما علمنا أن هذا الإنفاق الكبير من الدولة على هذه الفئة يمثل نسبة قليلة جدًّا من إجمالي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧- استثمار اجتماعي مسؤول، فعلى الرغم من أنه ربحي ويحقق عائدًا جيدًا، فإنه بنفس الوقت يحقق خدمة مجتمعية، ويساهم في التنمية المستدامة بتأهيل فئة كبيرة للعمل والإسهام في التنمية.

٨- أحد برامج المسؤولية المجتمعية، ويدخل في المسؤولية المجتمعية للمنظمات بأكثر من جانب، فبعض ذوي الاحتياجات الخاصة يعملون في شركات ومنظمات، وكذلك شريحة مستهلكة من حقهم أن توفر لهم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم، بالإضافة إلى أن قضية الإعاقة تمثل قضية اجتماعية، ومن واجب الجميع؛ والقطاع الخاص بصفة خاصة، المساهمة في هذه القضية، وما يتعلق بالإنتاج من ذوي الاحتياجات الخاصة، فهم يمثلون شريحة من المجتمع، وبالتالي من واجب الجميع، سواء مؤسسات حكومية أو منظمات مجتمع مدني أو منظمات القطاع الخاص، المساهمة في هذه القضية وتفعيل جوانب الشراكة لدفع المساهمة في التنمية المستدامة.

٩- جانب خيري وديني، وتحقق التكافل الاجتماعي والتخفيف عن المسلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم، وكذلك أسرهم، وتقليل الأعباء عليهم.

الخاتمة والتوصيات:

قضية الإعاقة في المجتمع أصبحت في ازدياد ، وهذا يحتاج إلى اتخاذ خطوات استراتيجية من كافة الجهات ، سواء ما يتعلق بالوقاية في الجانب الصحي أو السلوكي أو الاجتماعي ، وكذلك العلاجي.

وتُعتبر الإعاقة قضية أساسية من قضايا المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ، وأحد مؤشرات التنمية المستدامة ، وقد ورد في خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية أكثر من ١٧ هدفًا تنمويًّا لهذه الفئة لتعزيز مشاركة كافة الفئات في المجتمع ، وتحقيق التنمية المستدامة ، وإحدى أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة تفعيل جوانب المسؤولية المجتمعية للمنظمات ، وربطها وفق أولويات المجتمع ، ومن خلال هذا البحث نخلص إلى بعض النتائج:

- توجّه الدولة في تعزيز المشاركة من خلال المسؤولية المجتمعية في قضايا المجتمع من خلال مبادرات ومشاريع تنموية من كافة المنظمات ، سواء منظمات حكومية أو منظمات مجتمع مدني أو أفراد.
- تُعتبر قضية الإعاقة قضية مجتمع، وأصبحت في ازدياد، وينبغي على الجميع الاضطلاع بمسؤولياته من خلال مبادرات الوقاية والعلاج.
- على الجهات الرسمية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، تفعيل ما ورد في خطة التنمية العاشرة من

خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بهذه الفئة بمشاركة القطاع الخاص وتعزيز جوانب الشراكة الفعلية التي تحقق الأهداف من خلال تشجيع وتسهيل الاستثمار في مراكز التأهيل الوقائية والعلاجية.

- على الجهات الرسمية توجيه الصناديق الحكومية مثل صندوق التنمية السعودي، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وغيرهما لدعم مثل هذه المراكز.
- تعزيز جوانب الشراكة الاجتماعية بين المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاستثمار بمراكز التأهيل.
- نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي ودعم الجهات التي تتبني هذا الاقتصاد مثل الجمعيات التعاونية لخدمة مثل هذا المجال.
- تفعيل الاستثمار الاجتماعي المسؤول من منظمات القطاع الخاص بحيث يحقق ربحية ويسد حاجة المجتمع ويوفِّر الخدمة لهذه الفئة، وييسر الوصول إليها.
- وجود شريحة كبيرة من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة لم تشبع حاجاتها وتطلعاتها، والنسبة المخدومة علاجيًّا من هذه الفئة حسب تقديرات الباحث لا تتجاوز ٣% فقط.
- توجد حصة سوقية كبيرة تتمثل في الإنفاق من الدولة على هذه الفئة، وإنفاق هذه الفئة ذاتها على العلاج، بالتالي إن لم يتم تبني مشاريع وطنية لخدمة هذا

المجال، فستذهب هذه الحصة السوقية للخارج، بالإضافة إلى التكاليف المصاحبة للعلاج بالخارج.

- توجيه مراكز التأهيل الاستثمارية والخيرية بما يتناسب مع حاجات المجتمع جغرافيًّا.

المراجع العربية :

١- الصقري ، الرمضي قاعد، (٢٠١٤) ،المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ، الطبعه الاولى ، الرياض : مطابع الحميضي.
٢- المباركي ، عبدالله علي ، (٢٠١٠م)، مشكلات التكيف الاسري لدى اصحاب الظروف الخاصة ، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .
٣- السيد ، راضي عبدالمعطي ، (٢٠٠٨م) ، الآثار الاقتصادية لحوادث المرور، الرياض : جامعه نايف العربية للعلوم الامنية .
٤- البار، احمد عبدالرحمن ، (٢٠١٢م) ، تطوير البرامج والانشطة في الفروع الايوائية للايتام وتحويلها الى برامج تاهيلية تنفذ خارج الدور ، الطبعه الاولى، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية.
٥- ابو النصر ، مدحت ٢٠١٥، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، ط١، القاهره: المجموعه العربية للتدريب والنشر.
٦- الجهني ، منصور عيد ، (٢٠١٠م) ، علاقة فرط الحركة ونقص الانتباه بمهارات التحصيل الدراسي لدى تلاميذ الصفوف العليا بالمرحلة الابتدائية بالرياض ، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية .
٧- الخليف ، عبير علي، (٢٠١٢) ، نحو مؤشرات تخطيطية لزيادة فعاليه خدمات الرعاية الاجتماعية لذوى الظروف الخاصة من فئة الشباب ، الطبعه الاولى ، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .
٨- اخضر، فوزية محمد ،(٢٠٠٩) ، تفعيل الزيارات التبادلية بين المعوقين واسرهم في مراكز التاهيل الشامل للاناث في مكة المكرمة، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .
٩- جريدة الشرق الاوسط ٣، ديسمير ، ٢٠٠٤، عدد(٩٥٠٢)
١٠- الدوسري، فهد محمد ، (٢٠١١) ، وعي ذوى الاعاقة الحركية بالخدمات المتاحة لهم واسهامات الخدمة الاجتماعية في تنميته ، الطبعه الاولى ، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
١١- منظمة المقاييس الدولية ، الايزو ٢٦٠٠٠ ، ٢٠١٠م
١٢- مؤتمر العمل الدولي (٢٠٠٧) ، الدورة ٩٦، التقرير السادس ، تعزيز المنشأة المستدامة ، الطبعه الاولى ، جنيف : مكتب العمل الدولي.

١٣- صحيفة البيان الاماراتية ، الاستثمار المسؤول اجتماعيا ١-٢ ، ٢٨نوفمبر ٢٠١٢م
١٤- صحيفة البيان الاماراتية ، الاستثمار المسؤول اجتماعيا ٢-٢ ، ٤ديسمبر ٢٠١٢م.
١٥- مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الخليجي الثالث، (٢٠١٥) ورقة عمل بعنوان الشراكات والتحالفات في المسؤولية الاجتماعية ، الرمضي قاعد الصقري ١٩-٢٠ ابريل ٢٠١٥ ابو ظبي .
١٦- مجلة الشؤون الاجتماعية ، ربيع الثاني ١٤٣١هـ ٢٠١٠م العدد الخامس ، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .
١٧- الاهداف الانمائية للالفية ٢٠١٥، (٢٠٠٧)، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
١٨- نموذج تطبيق لتنمية الموارد من خلال الافكار الاستثمارية مع حالات وقطار علمية للجهات الخيرية ، ورقة عمل مقدمة من محمد يحي مفرح ، اللقاء السنوى السابع للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية ١٤٢٨هـ .
١٩- الكتاب الاحصائي السنوى للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ ، الرياض وزارة الشؤون الاجتماعية
٢٠- الكتاب الاحصائي السنوى للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ ، الرياض وزارة الشؤون الاجتماعية
٢١- الكتاب الاحصائي السنوى للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، الرياض وزارة الشؤون الاجتماعية
٢٢- الكتاب الاحصائي السنوى للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ، الرياض وزارة الشؤون الاجتماعية
٢٣- الجوير ، ابراهيم راشد ، مدى تطبيق الاشتراطات العامة والخاصة بخدمات المعاقين في المباني العامة بمدينة الرياض .
٢٤- جريدة الرياض ، دمج ذوى الاعاقة في التعليم كسر جمود العزلة ، العدد(١٧٢٨٦) ٢٢ اكتوبر ٢٠١٥م
٢٥- جريدة الرياض ، باحثون عن العلاج في الاردن ، العدد (١٧٢٨٩) ٢٥ اكتوبر ٢٠١٥

٢٦- جريدة المدينة تحقيق المعوقات التي توجه وزارة الشؤون الاجتماعية العدد(١٩٢١٦) ٣ديسمبر ٢٠١٥
٢٧- مجلة الشؤون الاجتماعية ، العدد السادس ، شعبان ١٤٣١هـ الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .
٢٨- صحيفة الشرق الاوسط ، مقال عثمان ميرغني ، العدد(١١٥٠٢) ٢٥مايو ٢٠١٠م .
٢٩- لوائح وانظمة وزارة الشؤون الاجتماعية (٢٠٠٩) الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .
٣٠- انظمة الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ، عوض بنية الردادي ، ورقة عمل في اسبوع العمل الاجتماعي الثالث في مكة المكرمة ٢٠-٢١صفر ١٤٢٤هـ .
٣١- خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية ، ٢٠١٥-٢٠١٩ وزارة الاقتصاد والتخطيط. تنمية الموارد المالية في الجميعات الخيرية ،(١٤٢٨هـ) ، حبيب الله محمد تركستاني ، اللقاء النسوى السابع للجهات الخيرية ، الدمام : جمعية البر الخيرية
٣٢- دور نشاط التسويق ف
٣٣- القواعد التنفيذية المنظمة لمراكز تاهيل المعوقي غير الحكومية(١٤٣٤هـ) ، الرياض : وزارة الشؤون الاجتماعية .

المراجع الاجنبية

1- Yuliya Kuznetsova .Inclusive corporate culture and employment of persons with disabilities: analysis of CSR strategies of multinational enterprises in Norway and the UK.Yuliya Kuznetsova PhD student in Social Work, University of Trondheim, Norway. Marie Curie Fellow, Disability Rights Expanding Accessible Markets (DREAM) Project NOVA – The Norwegian Social Research Institute, Oslo, Norway.

2- Transition Planning .For Youth With .Special Needs .British. MINISTRY Of Children and Family Development .

3- Juanjo Cordero(July 2014). Disability and corporate social responsibility reporting: and analysis comparing reporting practices of 40 selected multinational enterprises. Conditions of Work and Equality Department (WORK QUALITY) Bureau for Employers' Activities (ACT/EMP)

4- http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/20924777

السيرة الذاتية للباحث

الاسم : الرمضي بن قاعد الصقري

المملكة العربية السعودية – الرياض

Alramdy600@gmail.com

جوال ٠٥٥٠٤٦٢٢٢٤ فاكس ٠١١٢٠٧٢٦٥٥

مدرب وخبير المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

مصمم برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية

المشرف العام على خبراء المسؤولية لابتكار المشاريع

الخبرات والعضويات

- مدير فرع ادارة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية
- مدير عام ادارة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية
- مدير ادارة التدريب بمركز التدريب والتطوير الاجتماعي بالرياض
- مستشار اسري بمركز الملك عبدا لعزيز للحوار الوطني ، وعضو ومدرب بأكاديمية الحوار بالرياض ، ومدرب في المنظمة الدولية للشباب على برنامج المهارات الحياتية ، ومتدرب متعاون بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض
- مدرب متعاون في شركة GLO WORK لتوظيف المرأة
- عضو ومستشار في عدد من الجمعيات الخيرية والتعاونية
- راس وشارك العديد من اللجان العلمية والبحثية والإعلامية ،قدم اوراق عمل في العديد من المؤتمرات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية
- المشرف العام ومؤسس الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية .
- قدم العديد من الاستشارات في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات حكومية وشركات خاصة ومنظمات مجتمع مدني وطلاب دراسات عليا.

- صمم العديد من برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات .
- قدم بحث الخصائص الاجتماعية لسكان العشوائيات ، ودراسة واقع الاسر المنتجة بمدينة الرياض ، ودراسة عن تحديات الشراكة في المسؤولية الاجتماعية في مؤتمر الخليجي الثالث للمسؤولية الاجتماعي في ابو ظبي .
- مؤلف : (كتاب المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ،٢٠١٤)
- مؤلف : (كتاب المسؤولية الاجتماعية (النشأة ، والمفهوم ، والمجالات)
- كاتب وإعلامي في عدد من المجلات والصحف المحلية.

لمحة عن الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية

الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية هي مبادرة مجتمعية غير هادفة للربح أسسها خبير المسؤولية الاجتماعية/ الرمضي بن قاعد الصقري في عام ٢٠١١م لنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية وتوطين معرفة الاستدامة بالوطن العربي وتعزيز الممارسات المستدامة في الأعمال.

ملكية المبادرة لمؤسسة خبراء المسؤولية مسجلة في وزارة التجارة والصناعة، وهي مبادرة مجتمعية غير هادفة للربح تسعى إلى توطين المعرفة والممارسة المسؤولة في جميع الأعمال وفق المعايير العالمية مفتوحة للجميع.

ولا سيما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوطين ممارسته أحد مرتكزات رؤية المملكة ٢٠١٣، وكذلك برنامج التحول الوطني للمملكة ٢٠٢٠، لذلك من الأهمية بمكان أن نركز على تعزيزه في جميع الممارسات.

رؤيتنا :

الريادة في توطين المعرفة وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

رسالتنا :

من خلال شراكة خبراء المسؤولية الاجتماعية نمكن المنظمات من الممارسات المستدامة، وتوطين المعرفة العلمية وتوفيرها وابتكار وتصميم وتطوير المبادرات وفق معايير الاستدامة.

ونسعى لتحقيق الأهداف التالية:

١- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمع.
٢- نشر انشطة الشركات التي تتعلق بخدمة المجتمع.
٣- إبراز التجارب الناجحة للشركات في المسؤولية الاجتماعية.
٤- إعداد معجم بالباحثين والمهتمين في مجال المسؤولية الاجتماعية.

٥- إعداد قاعدة معلوماتية شاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
٦- إعداد نشرة إلكترونية دورية عن المسؤولية الاجتماعية.
٧- تعزيز الممارسات المبتكرة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
٨- ابتكار وتصميم المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

الخدمات التي تقدمها :

١- مساعدة القطاع الخاص على التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
٢- تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية أو الشركات.
٣- تأهيل وتدريب الجهات والأفراد على برامج المسؤولية الاجتماعية.
٤- تقديم الاستشارات للأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية.
٥- تصميم وابتكار المبادرات في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
٦- إعداد الخطط الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.
٧- إعداد الدراسات والبحوث في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية.
٨- بناء الهوية الإعلامية من خلال مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
٩- تقييم البرامج القائمة وتطويرها وفق معايير الاستدامة.

الشراكات والتعاون المحلي والدولي:

لدينا العديد من الشراكات ، وعلى سبيل المثال لدينا تعاون مع عدة جهات محلية ودولية ، منها مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية بالرياض ، وكذلك الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين بالرياض (نقاء). ومجلس المسؤولية

الاجتماعية بالرياض ، والغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، والغرفة التجارية الصناعية بجدة ، ومجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية ، ومجلس المسؤولية الاجتماعية في ينبع ، ومستشفى عبد اللطيف جميل في جدة ، وكذلك لدينا تعاون مع البرنامج الوطني فطن بالرياض ، ووزارة الإعلام ممثلة في القنوات السعودية ، وكذلك بعض القنوات الخليجية ، وبعض أقسام المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية ، وبيئة أبو ظبي ، وكذلك مركز الفيصل للمسؤولية الاجتماعي في دولة قطر والعديد من الشركات التي تعمل في هذا المجال محلية ودولية.

أمَّا الأفراد فلدينا متعاونون من كافة مدن المملكة العربية السعودية والدول العربية، كما نسعى إلى توسيع نطاق التعاون والشراكة الهادفة لتوطين المعرفة والممارسة، سواء محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، سواء من المنظمات الحكومية أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، أو الأفراد.

المجلس العلمي للشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية :

في عام ٢٠١٥ فقط قدمت الشبكة السعودية للمسؤولية الدعم المجاني لأكثر من ١٥٠ طالبًا وطالبة في الماجستير والدكتوراه في جامعات عالمية أوروبية وأمريكية وعربية ومحلية كتحكيم استبيانات، واستشارات علمية، وتوفير مصادر علمية في هذا المجال، وكذلك تقديم استشارات للمنظمات. وأصدرنا مجلة عن المسؤولية الاجتماعية. كما أن الشبكة لها حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، و"توتير"، و"إنستجرام"، و"يوتيوب".

وهذا يمثل تحديًا لنا؛ لذلك تم استقطاب عدد من الكفاءات الوطنية الفاعلة في المجتمع متطوعين، سواء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الباحثين بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، أو الممارسين في هذا المجال للاستفادة من خبراتهم في خدمة المعرفة العلمية في هذا التخصص، لا سيما لندرة

المتخصصين الفعليين في هذا المجال، وكذلك لتوجيه مسار المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

والشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية منصة ثقافية توعوية لديها شراكات وتعاون مع جهات محلية وعالمية ومفتوحة للجميع لتوطين المعرفة ، وجميع محتويات المنصة متاحة للجميع دون أي قيود، وبإمكان الباحثين نشر بحوثهم أو الاستفادة من البحوث المنشورة والإطلاع عليها.

واستطعنا ، ولله الحمد توظيف الفضاء الإلكتروني ، ووسائل التواصل الاجتماعي لخدمة مجتمعنا بتعاون المبادرين والمهتمين في هذا المجال.

والمنصة فيها أكثر من ٥٠٠٠ مشترك من المهتمين في هذا المجال من العالم العربي ، سواء كانوا مشتركين بالنشرة الإلكترونية للمنصة ، أو أعضاء مسجلين ، ولكنَّ سياسة الموقع صُمِّمت بحيث تكون تحفيزية ، حيث لا يظهر اسم العضو المسجل إلا بالنشر ، سواء في المقالات أو الأخبار أو الدراسات.

وكذلك يمكن للشركات نشر نشاطها ومجالها وعنوانها وفروعها ومبادراتها وتقاريرها وبرامجها في مجال المسؤولية الاجتماعية ؛ لإبراز دورها للمجتمع الذي تعمل فيه ، وتعطي الشركة رقمَ مستخدمٍ للقسم المختص بمجرد التسجيل ، وهذه خدمة للشركات للاستفادة من الدور الاجتماعي الذي تقوم به بما يعود عليها بالفائدة تمهيدًا لدخولها معجم الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية (الشركات المسؤولة مجتمعيًّا بالمملكة العربية السعودية).

أيضًا هناك خدمة أخرى ، وهي دور الوسيط بين الجمعيات الخيرية والمبادرات الاجتماعية والقطاع الخاص ، ونعرض المبادرات الاجتماعية التي تتوافق مع مبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية.

العضوية والاشتراك متاحان للفئات التالية:

- المؤسسات الحكومية
- منظمات المجتمع المدني
- الشركات التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية
- الشركات التي تعمل في المسؤولية الاجتماعية كنشاط تجاري
- الأفراد الباحثون والمهتمون في المسؤولية الاجتماعية

- وللعضوية ميزات عديدة سواء للمنظمات أو الافراد .

المملكة العربية السعودية – الرياض

بريد الكتروني csrsapro@gmail.com **بريد الكتروني** alramdy600@gmail.com

www.csrsa.net **جوال وواتس اب** : 00966550462224